

الاجتماع الأول رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال: استعداداً لصياغة خطة التنمية الشاملة لما بعد 2015

بيان الاجتماع رفيع المستوى بالمكسيك، 16 أبريل 2014

1- الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال وتنفيذ خطة التنمية الشاملة لما بعد 2015

1. اجتمعنا نحن، السادة الوزراء وكبار مندوبو الدول النامية والمتقدمة والمؤسسات المالية والتنمية الإقليمية ثنائية ومتعددة الأطراف وبرلمانيو وممثلو الحكومات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص والمؤسسات الإنسانية والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني، في مدينة ميكسيكو سيتي في الفترة من 15 - 16 أبريل 2014، متحلين بروح التضامن والسعي لتحقيق الشمولية، لحضور أول اجتماع رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، واستكمالاً لما جاء في إعلان منتدى بوسان.

2. تمر التنمية العالمية حالياً بمرحلة حرجة. فعلى الرغم من التقدم المحقق في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال الفقر وعدم المساواة، بأشكالهما المتعددة وانتشارهما في مختلف أنحاء العالم، من بين التحديات الرئيسية التي تواجه الشعوب. فالعوامل مثل نمو وتباطؤ النمو الاقتصادي وانعدام الأمن بشأن إمدادات الغذاء والمياه والطاقة، وانخفاض جودة التعليم وإتاحة فرص العمل للجميع، والصراعات والضعف والهشاشة تجاه الصدمات والكوارث الطبيعية ونقشي الأوبئة تعتبر جميعها من المسائل الملحة في العديد من مناطق العالم. كما أن التعامل مع مشكلة تغير المناخ والقضايا العالمية المشتركة يضيف تعقيداً إضافياً بالنسبة لخطة التنمية العالمية التي نعمل على صياغتها. وفي الوقت نفسه، فإن الإمكانيات المتاحة للتنمية البشرية هائلة، وأصبح في حوزتنا جميع الوسائل اللازمة للقضاء على الفقر على المستوى العالمي وخلال فترة جيل واحد.. ولكن من أجل تحقيق هذا الغرض، لا بد أن نحشد إرادتنا السياسية من أجل اتخاذ موقف قوي ومستدام لتحقيق التنمية الشاملة المشتركة وتحسين المساواة بين الجنسين. وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

3. ومع سعي الأمم المتحدة لوضع جدول أعمال عالمي موحد جديد لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة لما بعد عام 2015، مع التأكيد الحاسم على ضرورة تنفيذها، ستواصل الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال دفع الجهود لتحقيق تعاون إنمائي أكثر فعالية، مع وضع القضاء على الفقر من بين أهدافها المحورية، باعتبارها مكون أساسي لتمكين بيئة الاقتصاد العالمي المطلوب إيجادها لتنفيذ الخطة العالمية المزمع وضعها. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، نتعهد بالتآزر والتعاون مع الأطراف الفاعلة الأخرى، مثل منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي.

4. الأهم من ذلك، فإن الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال تلتزم بإحداث نقلة تحولية نموذجية من فعالية المساعدات إلى تحقيق تعاون إنمائي فعال ومستدام، تدعمه مساهمات المساعدات الإنمائية الرسمية وتأثيرها المحفز للتنمية، باعتبارها المصدر الرئيسي للمساعدات الإنمائية الدولية، للتمكن من توفير دعم أفضل لتحقيق تأثير تنموي

واسع النطاق وطويل الأجل يقوم على تعزيز الاعتماد على حشد الموارد المحلية وتضافر جهود كافة أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص، المعنيين بالتنمية، على كافة المستويات.

5. بناءً على هذه القناعة، نعلن تعهدنا بالوفاء بكافة التزاماتنا من أجل دعم تمويل أنشطة التنمية الشاملة والمستدامة، وعلى وجه الخصوص من أعلنوا التزامهم في توافق آراء مونتريري واجتماعات المتابعة اللاحقة له وفي مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن الدول الأقل تقدماً وفي ريو +20، وبخاصةً الالتزامات المتعلقة بأهداف المساعدات الإنمائية الرسمية. وبناءً على هذا الأساس، نعيد تأكيد عزمنا، وفق ما تم النص عليه في منتدى بوسان رفيع المستوى حول فعالية المساعدات، بتحقيق نتائج ملموسة وإحداث تحوّل اجتماعي-اقتصادي، إتاحة فرص للجميع وتأمين مستقبل مستدام لا يتخلف عنه أحد.

6. ندرك بأننا جميعاً جزءاً من خطة التنمية التي نشارك في وضعها استناداً إلى الأهداف المشتركة والمبادئ العامة المتفق عليها. وفي هذا السياق، نحن نحث زيادة الجهود الهادفة لدعم التعاون الإنمائي الفعال بناءً على الظروف التي يمر بها كل منا. كما نعيد التأكيد على أن التعاون ما بين دول الجنوب يختلف عن التعاون ما بين دول الجنوب والشمال. حيث يشكل إعلان نيروبي الأساس للتعاون ما بين دول الجنوب. ونؤكد على أن المبادئ والالتزامات والإجراءات وترتيبات العمل التي تم الاتفاق عليها في الوثيقة الختامية لمنتدى بوسان رفيع المستوى بشأن فعالية المساعدات وهذا البيان الصادر عن الاجتماع الأول رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال ستكون بمثابة المرجع الذي يستند إليه شركاء التعاون فيما بين دول الجنوب، وذلك على أساس اختياري.

II. اتخاذ إجراءات محددة وملموسة من أجل تحقيق نتائج تنموية شاملة ومستدامة

II.1. أطلب من كل طرف أن يعترف لمدى تحقيقه لمتخ و لهدؤم و لخدماته بلط سؤك ب

7. يلعب التعاون ما بين دول الجنوب والشمال دوراً مميزاً في الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في منتدى بوسان رفيع المستوى حول فعالية المساعدات عام 2011. تلك الالتزامات التي استندت إلى ما تم الاتفاق عليه في برنامج عمل أكرا 2008 وإعلان باريس 2005 بشأن فعالية المساعدات وإعلان روما 2003 المعني بالتنسيق. كما نرحب بالمعلومات القيمة التي اشتمل عليها التقرير الدولي المعني بالرصد، الصادر عن الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، حول تنفيذ هذه الالتزامات بدعم من 46 دولة تطوعت للمشاركة في مبادرة التقرير، وكذلك البيانات الإضافية التي وفرتها التقارير المحلية الأخرى ذات الصلة، والتي قدمتها جهات مثل وضع لبنات البناء لحقبة ما بعد عقد منتدى بوسان. وبناءً على هذه المعلومات، فنحن نقر بالتقدم المحقق بشأن تأييد مبادئ بوسان الخاصة بملكية الدولة والتركيز على النتائج والشمولية والشفافية والمساءلة المتبادلة. ولكن مع هذا، فإننا نعترف كذلك بالحاجة إلى بذل جهود أكثر بكثير وإجراء العديد من التغييرات السلوكية للتمكن من تنفيذ كافة الالتزامات بشكل كامل. حيث تظل خطة فعالية المساعدات التي لم يتم الانتهاء منها مصدر اهتمام وقلق كبير. وعلى هذا، فمع تجدد الإرادة السياسية والشعور بالحاجة إلى الإسراع في التنفيذ، نعلن إلتزامنا بالعمل سريعاً على معالجة أوجه القصور والمعوقات التي تم تحديدها من خلال إجراءات مستدامة وملموسة. ومع تحركنا الحثيث للأمام، نود التأكيد على ما يلي:

ملكية الدول النامية لحق وضع أولويات التنمية

8. نحن نقر بأن الإجراءات التي تتبعها كل من الدول المانحة والمتلقية وكذلك تلك التي تبذلها المؤسسات متعددة الأطراف لضمان اتساق المساعدات الإنمائية الرسمية مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية للدول وأنها مصممة بما يتناسب مع الحاجات والأوضاع الخاصة بكل بلد. وفي هذا الخصوص، نلحظ على وجه التحديد عمل الشركاء القائمين على وضع "الاتفاق الجديد" من أجل تعزيز ملكية الدولة ودعم قيادة وقدرات الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وكذلك استخدام أنظمة الدولة المتبعة في تلك البيئات.
9. وبمنظرة استشرافية، فنحن نشجع الدول المتلقية للتعاون الإنمائي على مواصلة دعم الإصلاح الداخلي وتطوير خطط تسهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتشجيع الجهات المانحة على توفير الدعم الكامل لهذه الجهود. وفي هذا السياق، فإننا نتفق على دعم جهودنا لمواصلة تعزيز ملكية الدول وأحقيتها في القيادة من خلال مواءمة وتصميم برامج المساعدات بما يتناسب وخطة التنمية المحلية والبيئات الداخلية لتلك الدول. وبشكل أكثر تحديداً، فإننا نتفق على إنعاش جهودنا من أجل تعزيز واستخدام أنظمة الدولة كمنهج أساسي معتمد، ودعم أنشطة التقييم وإقامة حوار حول مدى ملاءمة تلك الأنظمة المحلية ودراسة سبل دعم الميزانية ونسبه المثالية كأحد وسائل توصيل المساعدات، ومواصلة العمل على تحرير المساعدات من الارتباط بالمصالح، وتعزيز تركيز التعاون الإنمائي محلياً لصالح الدول المتلقية للمساعدات، بما في ذلك إجراء المشتريات محلياً ودعم طموحات الدول الشريكة لتحقيق قدر أكبر من التنسيق والتقييم وإدارة أفضل للمساعدات متعددة المصادر.
10. علاوة على هذا، فبناءً على الأولويات والسياسات المتبعة في الدول المتلقية، سنواصل العمل على تقليل تجزئة المساعدات وتعزيز العمل على تقسيم العمل تحت قيادة الدولة، وتعزيز البرامج المشتركة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة مشكلة الدول التي لا تحصل على قدر كافٍ من المساعدات، وتحقيق أكبر استفادة من المؤسسات متعددة الأطراف والصناديق المجمعّة، بالإضافة إلى وضمان القدرة على التنبؤ بتدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية، على أساس الأولويات، بالتوافق مع الالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا ومنتدى بوسان. وفي هذا السياق، فنحن نحث مقدمي المساعدات الإنمائية على دعم آليات التنسيق التي تقودها الدول المستفيدة من المساعدات والمشاركة بفعالية فيها.

التركيز على النتائج

11. نعلن تقديرنا وتشجيعنا لتعزيز وتوسيع نطاق المبادرات والسياسات التشغيلية والأدوات المستخدمة من أجل تحسين أطر عمل تحقيق النتائج في الدول، وذلك للتمكن من إدارة وتقييم نسب التقدم المحققة والرقابة عليه وتوصيل نتائجه بشكل أفضل، وبالتالي توفير أساس قوي لتصعيد الدعم وتقوية القدرات المحلية وتعظيم الاستفادة من الموارد الإضافية والمبادرات الهادفة إلى تعظيم وإستدامة نتائج ومخرجات التنمية، بالتوافق مع الأولويات والسياسات المتبعة في الدول المتلقية.

الشراكات والتنمية الشاملة

12. نعلن دعمنا وتشجيعنا للتقدم المستمر لضمان التأكد من أن جميع أصحاب المصالح، والنداءات ذات الصلة بالتنمية تم إفصاح المجال الكافي اللازم لهما لتعزيز الشمولية والملكية الديمقراطية لاجندة التنمية، بما في ذلك العمل على تمكين المرأة، متحلين بروح الانفتاح والثقة والاحترام المتبادل والتعلم من الأدوار المتباينة والمتكاملة ما بين جميع شركاء التنمية.
13. نحن نشجع تعزيز الدور الحيوي للبرلمانات في تحقيق التقارب والتواصل بين المواطنين والحكومات، ووضع الأطر العامة التشريعية المختصة بتحقيق التعاون الإنمائي الفعال، بما في ذلك العمل على تيسير توجيه مخصصات عوائد واستثمارات القطاع الخاص لصالح التنمية الشاملة والمستدامة، والإشراف على عمليات وخطط التعاون الإنمائي.
14. كما إننا نشجع توفير دعم أكبر للحكومات المحلية والإقليمية لتمكينها من الاضطلاع بكامل مسؤولياتهم في صنع السياسات وتوصيل الخدمات وتعزيز المشاركة والشفافية والمساءلة على مستوى المحليات الفرعية، بما في ذلك تطبيق أساليب الإدارة اللامركزية وبناء القدرات وإتاحة المعلومات والحماية القانونية.
15. تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في تمكين الأشخاص من المطالبة بحقوقهم، ودعم المناهج المساندة للحقوق، وتشكيل السياسات وعلاقات الشراكة التنموية والإشراف على تنفيذها. وفي هذا الخصوص، فإننا نلحظ الصلة بين إعلان اسطنبول وإطار العمل الدولي لمنظمات المجتمع المدني بشأن فعالية التنمية. كما نود إعادة التأكيد على تعهدنا بتنفيذ كامل التزاماتنا في هذا الخصوص لتمكين منظمات المجتمع المدني من ممارسة دورها باعتبارها أطراف فاعلة مستقلة في العملية التنموية، ومع التركيز بشكل خاص على إيجاد بيئة مناسبة لتمكينهم من القيام بأعمالهم متسقة مع الحقوق المتفق عليها عالمياً، بشكل يسعى لتعظيم مساهمات منظمات المجتمع المدني في التنمية. وفي هذا الخصوص، نشجع على إجراء حوار شامل ديمقراطي يشمل أصحاب المصالح المتعددين على مستوى الدولة كما نشجع توفير الإمكانيات الداعمة والمساعدة على بناء القدرات.
16. نعلن اعترافنا بدور القطاع الخاص كطرف فاعل ومهم في التعاون الإنمائي الفعال، بالمشاركة مع القطاع العام وأصحاب المصالح الآخرين، بالشكل المنصوص عليه في الفقرة هـ ضمن القسم رقم 2 من هذا البيان.
17. كما نعترف بالدور الذي تقوم به المؤسسات الخيرية والقيمة المضافة التي تحققها لصالح التعاون الإنمائي. ونرحب، على وجه التحديد، بالمبادئ التوجيهية التطوعية للمشاركة الإنسانية الفعالة، التي تم تطويرها بمشاركة شبكة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمؤسسات العاملة من أجل التنمية، ونشجع على إجراء حوار مستمر بين كافة أصحاب المصالح المعنيين بالتنمية والتعاون فيما بينهم، وفق ما يستلزم الأمر، لتبني تنفيذها ومتابعتها.

الشفافية والمساءلة من الدول لبعضها البعض

18. كما نعلن اعترافنا و تقديرنا للتقدم العالمي الذي تحقق من أجل زيادة الشفافية والمساءلة، مع قيام مزيد من شركاء التعاون بتحسين فرص إتاحة وجودة المعلومات الخاصة بنطاق ونتائج وتأثير أنشطتهم التعاونية وميزانياتهم، بما في

ذلك جهود من أعلنوا منا التزامهم بذلك من أجل إكمال تنفيذ المعيار المشترك بحلول عام 2015، وذلك مع مراعاة متطلبات أنظمة التسجيل الإحصائي للجنة المساعدات الإنمائية لتابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والجهود التكميلية للمبادرة الدولية لشفافية المساعدات. ومن أجل ضمان ترجمة المكاسب التي تم تحقيقها من خلال الشفافية على المستوى الدولي إلى منافع حقيقية على مستوى الدولة، فنحن نشجع الجهود المتسارعة المبذولة من أجل الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في باريس وأكرا وبوسان، فيما يختص بضمان حداثة المعلومات وتوفرها في الوقت المناسب وشموليتها وقابليتها للمقارنة والاستخدام وتمتعها بنظرة استشرافية للتنبؤ بالمجريات في المستقبل، مع الاهتمام بوجه خاص بتحسين جودة المعلومات، بما في ذلك توفير وتخصيص موارد عامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كخطوة أساسية لتعزيز المساواة المتبادلة. ومن جانبهم، سيواصل الشركاء في التعاون ما بين دول الجنوب العمل على تحسين مدى توفر المعلومات الخاصة بنطاق ونتائج وآثار تعاونهم، التي تم تطويرها بمختلف الأشكال، بحسب ما تراه في الدول النامية وبما يتفق مع خصوصياتها.

دعم تحوّل الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات إلى التمتع بالقدرة على مواجهة الكوارث

19. نعيد التأكيد على أهمية وضع أولوية قصوى وتعجيل دعم الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات في تحوّلها من دول هشة ضعيفة إلى دول تتمتع بالمرونة والقدرة على مواجهة الكوارث، بالإضافة إلى الدور الجوهري الذي يلعبه السلام في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك العمل ضمن سياق خطة التنمية الشاملة لما بعد عام 2015. أما من صادقوا منا على "الاتفاق الجديد" الذي تم تطويره في الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول ومجموعة الدول الهشة السبعة، فسيواصلون تنفيذ الالتزامات التي اتفقنا عليها بالكامل. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، فسنعمل على تحديد معايير واضحة ووضع خطط واقعية من أجل تحقيق التعاون، لضمان تحقيق مبدأي "التركيز" و "الثقة". وسنعمل جميعاً على الالتزام بمعالجة المشكلات من أجل تحسين فعالية ونتائج المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للدول الهشة الأكثر فقراً. علاوة على هذا، سنعمل على مضاعفة جهودنا لضمان إسهام جميع أنشطة التعاون الإنمائي في تعزيز الاستقرار ومعالجة الأسباب الدافعة لحدوث أوجه الهشاشة والضعف، والتي حددتها الدول التي تعاني من هذا النوع من التحدي. ونحن نعترف بأن هذه الجهود تتطلب توجيه دعم إضافي إلى المجالات ذات الأولوية من خلال تحقيق هدفنا في بناء السلام وبناء الدول وفق ما حددته التقييمات المستندة إلى البيانات الداخلية للدول والتي تتضمن الأصوات المعبرة عن المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني.

ا. ا. ح سخك له نضك لحي ب

20. نعترف بوجود تحديات كبيرة تواجهنا في سبيل تأمين حشد كافٍ للموارد المحلية العامة والخاصة من أجل دعم التنمية، وفق ما أكد عليه توافق آراء مونتييري. حيث يتعيّن علينا حشد قدرٍ كافٍ من العوائد الحكومية من أجل التمويل المباشر ولتعزيز تمويلات القطاع الخاص الموجهة لصالح الاستثمارات في الخدمات العامة والحماية المجتمعية والتنمية البشرية والمؤسسية والبنية التحتية الأساسية، وتحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل.

21. نؤكد على التزامنا بتعزيز أنظمة الضرائب التي يدعمها أساس ضريبي أشمل وهيكل يتدرج في التقدم يتسم بالعدالة والإنصاف، بالتوافق مع المعايير الدولية للممارسة السليمة للضرائب. نود كذلك إعادة التأكيد على التزامنا بمحاربة الفساد والتهرب الضريبي وغسيل الأموال وتدفقات الأموال غير المشروعة، بما في ذلك إعادة الأصول المسروقة

وفرض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد والاتفاقات الأخرى التي نعد طرفاً فيها، مثل اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة. كما نرحب بالمشروع الذي يضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين حول "مكافحة تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح". علاوة على هذا، فإننا نفر بالجهد المبذولة من قبل الدول ولجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، والمؤسسات متعددة وثنائية الأطراف من أجل تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات بين الدول حول الأمور المتعلقة بالضرائب، ومن أجل توفير الخبراء والمساعدة التقنية وبناء القدرات لمعالجة الأمور المالية، بحسب ما تقتضي حاجة الدول النامية.

22. تعزيز وتطوير قطاع مالي وطني شامل، وتمكين المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم والأفراد والأسر من التمتع بمجموعة كبيرة من الخدمات المالية، وخفض الرسوم المفروضة على تحويلات العاملين المهاجرين، ودمج النشاط الاقتصادي للأفراد والمنشآت ضمن قطاع الاقتصاد الرسمي، وتنمية أنظمة مالية متميزة وكذلك إدارة الموارد الطبيعية بشكل يدعم ويحقق الاستدامة، اتباع الممارسات الرشيدة في الصناعات الاستخراجية، وهذا ما نتعهد بدعمه بفعالية وفقاً لأولويات الوطنية والآليات والترتيبات المبتكرة التي يضعها القطاع الخاص المحلي، مثل الصناديق الخاصة بتطوير البنى التحتية وصناديق دعم الاستقرار وسيادة الثروة، وتعزيز قدرات الأسواق المالية الإقليمية والتي يمكن كذلك أن يتولى شركاء التنمية ترتيب أولوياتها ضمن التعاون الإنمائي.

ا.ث. بلخحك لتموض بلخحك

23. يتم تصنيف الدول ضمن فئة متوسطة الدخل بناءً على مؤشر "نصيب الفرد من الدخل"، والذي يعبر عن نظرة محدودة للأمر ولا يضع في الاعتبار تنوع ومدى تعقيد التحديات التنموية التي تواجهها تلك الدول، مثل الفقر وعدم المساواة وضعف القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية وتغير المناخ والكوارث الطبيعية ونقص التنافسية والإبداع في القطاعات الاقتصادية الديناميكية بالإضافة إلى مخاطر "مصيصة الدخل المتوسط" وضعف القدرات المؤسسية. كما أن الدول متوسطة الدخل تتسم بوجود أكبر عدد من السكان الذين يعيشون في فقر على مستوى العالم. وعليه، فلن يكون التعاون الإنمائي العالمي فعالاً بالنسبة لتلك الدول في حالة سحب الدعم الممنوح لها بشكل مفاجئ.

24. نحن نفر بالحاجة إلى ابتكار وسائل تصنيف لتوضيح بشكل أفضل مدى تعقيد وتنوع الحقائق المتعلقة بالدول متوسطة الدخل ومن أجل توفير أساس سليم لوضع استراتيجيات مستهدفة وتفضيلية تتسم بالمرونة من أجل تحقيق تعاون إنمائي فعال في الدول متوسطة الدخل، بناءً على الأوضاع الخاصة بكل دولة وقدراتها القطاعية والمحلية ذات الصلة، بما في ذلك وضع آليات للتمويل الابتكاري وتوفير القروض والتعاون الفني وكذلك المنح عند الضرورة والمساعدات الإنمائية الرسمية ثنائية الأطراف للدول التي لا تزال في حاجة إليها، وعلى وجه الخصوص الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل، كما أننا نشجع كافة أصحاب المصالح على تقديم اقتراحات واقعية لمعالجة هذه التحديات.

25. نود التأكيد على أن الدعم المقدم للدول متوسطة الدخل لن يكون على حساب الدعم المقدم للدول الواقعة ضمن الفئات الأخرى، مثل الدول الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول منخفضة الدخل في أفريقيا والمناطق الأخرى. ولضمان تحقيق التنمية المستدامة، تحتاج هذه الدول للدعم المستمر للتغلب على الإشكالات التي تعوق البنى التحتية وبناء القدرات البشرية والمعوقات الاقتصادية والمؤسسية. كما إننا نشدد على الحاجة إلى إيجاد طرق ووسائل

الموجهة لبناء القدرات الهادفة إلى دعم جهود الدول النامية في التصدي لتحديات التنمية الشاملة والمستدامة.

30. وفق ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع رفيع المستوى الذي عقد في بالي حول مراكز المعارف القطرية في يوليو 2012، سنعمل على زيادة تبادل المعرفة والتعلم المتبادل باستخدام مراكز المعرفة، من خلال تعزيز قدرات مؤسسات الدولة للمشاركة بشكل منتظم في عمليات تبادل المعرفة المصممة لتحقيق النتائج على المستويين الوطني والدولي. وفي المستقبل، من المتوقع أن تسهم هذه المبادرة في دعم العمليات التي تقودها الدول من أجل مشاركة وتبادل المعارف، وبناءً على هذا، سيعتبر الاجتماع القادم رفيع المستوى حول مراكز المعارف القطرية، والمزمع عقده في سيؤول (كوريا) في الفترة من 23-26 يونيو 2014، ذو أهمية كبيرة.

ا. غطك، أزرد، كلكة جني ب سفيقي غي طه تيلي ب

31. نقرّ بالمساهمة الكبيرة لمؤسسات الأعمال التجارية في القضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة من خلال النمو الاقتصادي وخلق الثروات وفرص العمل الملائمة وزيادة الإنتاج والابتكار وتبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا وتوسيع فرص حصول جميع الفئات السكانية على السلع والخدمات. وفي هذا السياق، فإننا نود التأكيد على الأهمية الكبيرة لدعم إيجاد وتمكين بيئة الأعمال التي تسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة متوافقة مع السياسة العامة وأطر العمل التنظيمية الوطنية. علاوة على هذا، فإننا نعترف بأهمية مساهمة القطاع الخاص.

32. نرحب بالجهود المبذولة لإقامة وتعزيز منابر ومراكز لإقامة حوار شامل وديمقراطي وممّهج بين مختلف أصحاب المصالح حول علاقات الشراكة مختلفة المجالات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني، بهدف تحسين الموائمة بين الأهداف المحورية للمؤسسات التجارية والأهداف التنموية، من خلال تحسين وسائل نشر القيم المشتركة على امتداد سلسلة القيم، وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج التي تدعم الاستدامة والتعاون الاجتماعي وتحمل المسؤولية البيئية. كما إننا نتطلع لمعرفة نتائج هذه الجهود وتأثيرها التنموي والعمل معاً لمتابعتها.

33. نحن نؤكد على مركزية السياسات العامة التي تشجع التنمية وتستجيب إلى الشروط المحددة وأولويات الدول النامية، وفي هذا الصدد نعلن دعمنا وتشجيعنا لتطوير آليات تمويل مبتكرة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتي من شأنها مشاركة مخاطر الاستثمار، وتعظيم التأثير التنموي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أعقاب تحقيق العوائد المالية، بالإضافة إلى دعم نشر وتعميم الخدمات المالية والقيمة المضافة. كما نشجع بذل مزيد من الجهود لزيادة تمويلات القطاع الخاص للأنشطة التنموية، بالشراكة مع كافة أصحاب المصالح في القطاعات الاستراتيجية متضمنة الأولويات الوطنية.

34. تلعب المنشآت التجارية المتوسطة وصغيرة الحجم في كافة الدول دوراً محورياً في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل وخلق فرص العمل المناسبة وزيادة فرص حصول الفقراء على التمويل والسلع والخدمات. ونحن نؤكد على الحاجة إلى دعم تلك المنشآت بشكل كامل وتعزيز تأثيرها التنموي، بما في ذلك من خلال الظروف العامة المناسبة وتعزيز وتعميم الخدمات المالية والتعاون الفني وبناء القدرات. كما يعتبر أن النمو في القطاع الخاص الوطني مهم لاستدامة التحول في التنمية الاقتصادية ويتطلب استثمار دولي قوي.

III. ترتيبات العمل والدور المتطور للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال

35. سنقوم كل عامين بعقد اجتماع رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال للوقوف على نسب التقدم المحققة وتحديد الطرق والوسائل لزيادة دفع التعاون الإنمائي الفعال. ونرحب بالمقترحات التي قدمت من أجل استضافة الاجتماع رفيع المستوى القادم ونطلب من اللجنة التوجيهية الانتهاء من المناقشات المتعلقة بهذه المقترحات قبل اجتماعهم القادم.

36. سنواصل دعم عملياتنا تحت قيادة اللجنة التوجيهية، والتي تعتبر مسؤولة وممثلة لمجموعة مختلفة من الدوائر المتخصصة وتعكس وجود العديد من أصحاب المصالح وطبيعة علاقة شراكتنا القائمة على التنفيذ الفعلي للإجراءات. وستواصل اللجنة التوجيهية الاجتماع بشكل منتظم. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن عظيم امتناننا وشكرنا لأعضاء اللجنة التوجيهية بعد انتهاء فترة شغلهم لمناصبهم، وننتقم بالتهنئة لانتخاب وزير التجارة الخارجية والتعاون التنموي لهولندا، ووزير الخارجية للمكسيك كرئيسين مشاركين. وكما نرحب بقرار وزراء الدول الإفريقية الذي سيقترح في شهر يونيو 2014 خلال قمة الاتحاد الإفريقي بأن يكون مرشح من أفريقيا لمنصب الرئيس المشارك عن الدول النامية. مرفق التشكيل الجديد لتكوين اللجنة التوجيهية.

37. نعلن ترحيبنا وتقديرنا لمبادرة كوريا باستضافة ورشة عمل سنوية لقياس التقدم واجتماع الشركاء لمراجعة ما تم تنفيذه من الالتزامات على مستوى الدول، التي تم التعهد بها في منتدى بوسان، وذلك من أجل دعم إنشاء حوار سياسي عالمي رفيع المستوى، مستند على الدلائل، والالتزام بتعاون إنمائي فعال. كما أننا ندعم النداءات التي تطالب بإحداث ثورة في البيانات لصالح تحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرات اللازمة لتحسين عمليات جمع البيانات والتحليل الإحصائي من أجل قياس ومراقبة التقدم المحقق وتقييم أثر التنمية.

38. نتفق جميعاً على إجراء مراجعة شاملة للترتيبات العالمية المتخذة لمراقبة وتسجيل ما تم تنفيذه من الالتزامات التي تم التعهد بها في بوسان وذلك بنهاية عام 2015 أو أوائل 2016، من أجل تقييم الوسائل المتبعة لتحسين تلك الإجراءات بشكل مستمر وتحديد مدى صلتها بالموضوع ومساهمتها في تحقيق خطة التنمية الجديدة لمرحلة ما بعد عام 2015.

39. كما نود التقدم بالشكر إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لدعمهما للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، وندعوها لمواصلة دعم عملهما الفعال. كما أننا سنقوم باستكشاف الوسائل لزيادة التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز وتقوية مساهماتها في تحقيق التعاون الإنمائي الفعال.

40. نتعهد جميعاً بالعمل معاً على ضمان استمرار الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال في القيام بدورها البناء ذو الطابع العملي في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية، في الوقت الحالي وبعد الاتفاق على إطار عمل ما بعد 2015. ولتحقيق هذه الغاية، نفوض اللجنة التوجيهية لتولي مسؤولية نقل رسالة ونتائج هذا الاجتماع الأول رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، كمدخلات في كافة عمليات أصحاب المصالح المختلفين والعمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة

الدولي المعني بالدول الجُزرية الصغيرة النامية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومناقشات الأمم المتحدة لصياغة خطة التنمية ما بعد عام 2015.

الملحق الأول

المبادرات الطوعية

(مسودة 16 أبريل 2014)

يشتمل هذا الملحق على مجموعة من المبادرات الطوعية المقدمة من مجموعة من الدول والمنظمات. الدول والمنظمات والأطراف الفاعلة التي تم ذكرها باعتبارهم داعمين/شركاء في كل من هذه المبادرات ستكون هي الملزمة فقط بتنفيذ تلك المبادرات. نرحب في أي وقت بأي إجراءات تعبر عن دعم أي من تلك المبادرات، إما أثناء، أو بعد، نهاية الاجتماع الأول رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال في مدينة ميكسيكو سيتي في 15-16 مارس 2014. وبناءً على هذا فسيظل هذا الملحق وثيقة قابلة للتعديل والتحديث.

1. الدعم الإيجابي لمبادرة "مفتشو ضرائب بلا حدود"

ترحب كل من بلجيكا، وفرنسا، وفريق عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعني بالضرائب والتنمية، وهولندا والمملكة المتحدة بإطلاق مبادرة "مفتشو ضرائب بلا حدود"، حيث اتفقت تلك الأطراف على اختيار وتوفير خبراء من مدققي الضرائب استجابةً للطلبات الواقعية المقدمة من الدول النامية لبناء قدراتها في مجال التدقيق المالي، بحلول أوائل عام 2015.

جهة الاتصال المختصة: TaxandDevelopment@oecd.org

2. خطة العمل الإفريقية بشأن فعالية التنمية

اعترافاً بأن الالتزامات المتعلقة بسياسة التنمية يمكن أن تُترجم إلى تغييرات واقعية فقط من خلال وضعها موضع التنفيذ الفعلي، عملت قارة أفريقيا، تحت قيادة "منتدى مفوضية الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لفعالية التنمية"، على تطوير خطة العمل الإفريقية بشأن فعالية التنمية. تستند خطة العمل على أولويات التنمية بالنسبة لقارة أفريقيا وفق ما ورد في خطة عمل الاتحاد الأفريقي رقم 2063، وخطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD)، والتوافق على فعالية التنمية والموقف الأفريقي بهذا الشأن لعام 2011، وكذلك الاستشارات الإقليمية والقارية التي عقدت استعداداً للاجتماع رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال. وتوضح الخطة الرؤية المشتركة لكيفية الاستفادة من التعاون الإنمائي الفعال لدفع تمويل الأنشطة التنموية في أفريقيا؛ والتعاون ما بين دول الجنوب؛ والتكامل الإقليمي؛ والتحول الاقتصادي الشامل. كما تتضمن الخطة الخطوات العملية اللازمة لتنفيذ الأولويات مثل حشد الموارد المحلية، والتعاون ما بين دول الجنوب، والقطاع الخاص، والتنفيذ المستمر للالتزامات التي تم الإعلان عنها في منتدى بوسان على المستوى القطري، مع التأكيد على اتباع معايير المساءلة المتبادلة في أفريقيا كأساس لآليات المساءلة المطبقة مع الشركاء والمدعمة لأنظمة وعمليات المساءلة المحلية.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: florecen@nepad.org ×× جهة الاتصال المختصة:

3. الجهود الإضافية المبذولة لدعم المبادرة الدولية لشفافية المساعدات (IATI)

يقترح أعضاء المبادرة الدولية لشفافية المساعدات ما يلي:

أن يعمل من صادقوا على قرارات منتدى بوسان على إصرار الجهود الهادفة إلى تنفيذ المعيار المشترك للنشر الإلكتروني للمعلومات الاستشارية الشاملة المحدثة حول أنشطة التعاون الإنمائي الخاصة بهم بحلول ديسمبر 2015.

على أعضاء الشراكة العالمية من جل التعاون الإنمائي الفعال الآخرين، بما فيهم القائمين على التعاون ما بين دول الجنوب، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، اتخاذ إجراء تطوعي لدعم شفافية أنشطة التعاون الإنمائي الخاصة بهم وتمويل التنمية بشكل متوازي.

يجب على الدول النامية والقائمين على التعاون ما بين دول الجنوب العمل معاً لدعم تعظيم الاستفادة من البيانات، من خلال ضمان التغطية الكافية وجودة البيانات المنشورة، وإحراز تقدم في عمليات تبادل البيانات بصورة آلية على المستوى القطري، وبناء قدرات مديري ومستخدمي البيانات. كما يجب ان يكون هناك تقييم يُجرى بصورة ودية لقياس حجم التقدم المحقق في أوائل 2015 من أجل دعم موفري أنشطة التعاون ومساعدتهم في تحديد الإجراءات الإضافية الضرورية للوفاء بالتزاماتهم بحلول الموعد النهائي المحدد في ديسمبر 2015.

جهة الاتصال المختصة: info@iatistandard.org

4. مراكز الأعمال

تدعم كل من المملكة المتحدة والسويد وهولندا إنشاء "مراكز أعمال" جديدة في الدول النامية، بهدف تجميع منشآت الأعمال والحكومات المحلية والجهات المانحة والمجتمع المدني للاتفاق على الخطوات العملية الهادفة لدعم استثمارات القطاع الخاص. تم تطوير مراكز أعمال بالفعل في موزمبيق وزامبيا وكولومبيا، وسنعمل على توسيع نطاق العمل لتأسيس مراكز أعمال جديدة في نيجيريا وكينيا.

جهة الاتصال المختصة: تيم سترن (T-Stern@dfid.gov.uk)

5. خارطة طريق الأعمال التجارية

تعمل مبادرة الشراكة، بدعم من المملكة المتحدة، على إطلاق خارطة طريق تهدف لإشراك الأعمال التجارية باعتبارها شريك أساسي في عملية التنمية. فبعد إجراء مشاورات واسعة النطاق مع الدول النامية ووكالات المساعدات والمنشآت التجارية في مختلف أنحاء العالم، عمل هؤلاء المشاركون على تطوير خارطة طريق للعمل مع القطاع الخاص، وتتضمن خارطة الطريق هذه الخطوات العملية التي يمكن للحكومات والمنشآت التجارية اتخاذها لتأسيس شراكات أكثر فعالية وجذب مزيد من الاستثمارات إلى الدول النامية.

جهة الاتصال المختصة: تيم سترن (T-Stern@dfid.gov.uk)

6. برنامج حملة المجتمع المدني المستمرة من أجل تحقيق التنمية الفعالة

أطلقت "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" برنامج يمتد لمدة 3 أعوام تحت اسم "حملة المجتمع المدني المستمرة من أجل تحقيق التنمية الفعالة"، وهي مبادرة يتم تنفيذها بدعم مالي مقدم من حكومات كل من كندا وأيرلندا والسويد، من خلال وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية، وهيئة المعونة الأيرلندية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وتهدف المبادرة إلى تحقيق ما يلي، بحلول نهاية عام 2016:

- تطالب منظمات المجتمع المدني في 50 دولة على الأقل بحقوقها في مجالات السياسة التنموية التي تخدم أصحاب مصالح متعددين.
- تعمل منظمات المجتمع المدني في 50 دولة على الأقل على تعزيز فعاليتها من خلال دعم وممارسة مبادئ اسطنبول.
- وضع سياسات التنمية العالمية والتعاون الإنمائي التي تأثرت بشكل واضح بمواقف منظمات المجتمع المدني الداعمة

لحقوق الإنسان والملكية الديمقراطية والشراكات الشاملة.

- إقامة حوار بين أصحاب المصالح المتعددين على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل دعم المعايير الدولية لتمكين إيجاد بيئة مناسبة لمنظمات المجتمع المدني.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: www.csopartnership.org جهة الاتصال المختصة: روبرت بناون rpinauin@iboninternational.org

7. تعزيز التعاون ما بين دول الجنوب بدعم من منظمات المجتمع المدني، من خلال التجارب المبنية على الحقائق والخبرات

يلتزم كلاً من البحث التشاركي في آسيا، ومركز سياسة وبحث التعاون ما بين دول الجنوب، ومعهد الدراسات الإنمائية بمواصلة التعاون ما بين الجهات الأكاديمية والمجتمع المدني من أجل تفعيل التعاون ما بين دول الجنوب بدعم من منظمات المجتمع المدني والذي تم الكشف عن اكتشافاته الأولية في اجتماع الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال في المكسيك، بهدف تقديم مقترحات واقعية لعرضها في الاجتماع رفيع المستوى المقبل للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال. ونعلن التزامنا بالعمل على تسهيل الحوار مع منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية ومعاهد الأبحاث والأطراف المهمة الأخرى حول أفضل الطرق لتعزيز التعاون ما بين دول الجنوب بدعم من منظمات المجتمع المدني من خلال مشاركة الخبرات وعرض مقترحات على منتدى التعاون ما بين دول الجنوب بدعم من منظمات المجتمع المدني على الإنترنت. كما نعلن التزامنا بمواصلة الحوار المباشر الداخلي، وكذلك الذي يُجرى عبر الإنترنت، من خلال عقد اجتماعات مستمرة لدعم الجهود المبذولة من قبل شبكة المؤسسات البحثية الجنوبية بهدف تعزيز البراهين الدالة على فعالية التعاون ما بين دول الجنوب، ودعم الجهود المبذولة من قبل فرق عمل شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل التعاون الإنمائي بهدف رفع الوعي بمساهمة أعمال منظمات المجتمع المدني في التعاون الإنمائي ودور المجتمع المدني الجنوبي باعتباره أحد الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية ودعم إيجاد بيئة مناسبة لتمكين مشاركة منظمات المجتمع المدني في التعاون ما بين دول الجنوب.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع: <http://cso-http://cso-ssc.org> ; ssc.org/forum/#/20140415/mexico-focus-session-debate-2-3852100/ البريد الإلكتروني للتواصل: info@cso-ssc.org

8. الالتزام بزيادة المساعدات الموجهة للأمور المتعلقة بالضرائب، وتنقيح طرق قياس المساعدات الموجهة لتطوير النظام الضريبي

تلتزم أستراليا وفريق عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعني بالضرائب والتنمية بزيادة حجم مساعداتهما الموجهة للأمور المتعلقة بالضرائب حتى موعد انعقاد الاجتماع رفيع المستوى التالي للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، وذلك اعترافاً منهم بأن تقديم زيادة متواضعة في المساعدات الموجهة لتطوير أنظمة الضرائب ستكون متناسبة مع أهمية جدول أعمال الضرائب والتنمية. كما يلتزم فريق العمل المعني بالضرائب والتنمية بتنقيح طرق القياس وجرد المساعدات الموجهة للأمور المتعلقة بالضرائب.

جهة الاتصال المختصة: OECD - TaxandDevelopment@oecd.org

9. الالتزام بإجراء تحليلات للمخاطر للحيلولة دون وجود تدفقات مالية غير شرعية

تلتزم كل من بلجيكا وهولندا وفريق عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعني بالضرائب والتنمية والبنك الدولي بتطوير أداة لإجراء تقييمات المخاطر الملائمة في الدول النامية حتى موعد انعقاد الاجتماع رفيع المستوى التالي للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، وهو ما سيساعد الدول في تقييم مدى انتشار نوع أو أكثر من الجرائم الاقتصادية، وتحديد طرق الاستجابة الملائمة بناءً على المجالات ذات الأولوية. كما تلتزم تلك الأطراف بتسجيل إجراءاتها المحلية التي تتخذها للحيلولة دون دخول تدفقات مالية غير شرعية من الدول النامية.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: *xxx*. جهة الاتصال المختصة: في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

TaxandDevelopment@oecd.org، في البنك الدولي - كونتي سيليك (kcelik@worldbank.org)،

evanderdoes@worldbank.org / ايميلي ويليبويس

10. الحوار القطري لاستخدام وتعزيز الأنظمة الداخلية

تسعى هيئة المؤسسات الفعالة (EIP) لإطلاق وتفعيل "الحوارات القطرية حول استخدام وتعزيز الأنظمة المحلية"، بما في ذلك خطط عمل على المستوى القطري، تقودها الدول الشريكة، من أجل تعظيم الاستفادة من أنظمة الدول وتحسين دمج المساعدات في دورة الميزانية بشكل أفضل. وعلى وجه الخصوص، سيتم من خلال هذه المبادرة تحقيق ما يلي:

- حصر الأنظمة المحلية في الدولة والوصول لفهم مشترك بين الجهات المانحة والدول بوضع الأولوية لـ "أنظمة الدول" وكذلك تعريفات لقواعد "استخدام أنظمة الدول" ودمج المساعدات في الميزانية.
- التعرف على الفرص المتاحة والقيود التي تعوق تعزيز واستخدام أنظمة الدول ودمج المساعدات في الميزانية.
- تحديد الخطوات التالية الواجب على الحكومات/الجهات المانحة اتخاذها لتحقيق تقدم في تعزيز واستخدام أنظمة الدول ودمج المساعدات في الميزانية.

سيتم تنفيذ المشروع التجريبي الأول ضمن هذه المبادرة خلال عام 2014.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: هيئة المؤسسات الفعالة: <http://www.effectiveinstitutions.org/>، المبادرة التعاونية الأفريقية لإعادة هيكلة وإصلاح الميزانية (CABRI): <http://www.cabri-sbo.org/en/about-us>. جهة الاتصال المختصة: ستيف بيرس، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة - spierce@usaid.gov

11. تحوّل الدولة نحو تعزيز المرونة وتحقيق التنمية المستدامة

أعدت مجموعة الدول الهشة السبع +g7 التأكيد على أهمية التحوّل القطري الذي تقوم به الدول من أجل تعزيز المرونة، ولهذا يسر المجموعة إلقاء الضوء على مبادراتها بشأن التقييمات التي تقوم بها الدول لقياس مدى الهشاشة والضعف. حتى الآن، أجرت 6 دول من بين مجموعة الدول الهشة السبع +g7 تقييم الهشاشة والضعف، كما تعتزم دول أعضاء آخرين إجراء هذا التقييم. ويعتبر تقييم الهشاشة والضعف، ضمن "الاتفاق الجديد"، عملية تتيح إجراء حوار استشاري وبناء بين مجموعة متباينة من اصحاب المصالح المحليين (تضم أطراف من الحكومة والمجتمع المدني) لصياغة كيفية تطوير أولويات بناء السلام وبناء الدول والتي تعتبر بمثابة الأساس لاستراتيجية التنمية الوطنية. ومن أجل الموائمة ما بين الجهود الإنمائية والأولويات القومية وتعزيز التنسيق، توافق الدولة المتلقية وشركائها في العملية التنموية على "ميثاق" يكون بمثابة آلية قصيرة إلى متوسطة المدى لتوجيه عملية التحوّل القطري.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع www.g7plus.org.

12. المبادئ التوجيهية والإطار العام للبيئة الداعمة لتمكين منظمات المجتمع المدني

سيسعى فريق العمل، المكوّن من أصحاب مصالح متعددين، المعني بفعالية التنمية من خلال منظمات المجتمع المدني والبيئة الداعمة لها لتطوير إطار عام ومجموعة من المبادئ التوجيهية لكيفية إيجاد البيئة الداعمة لمنظمات المجتمع المدني، يتفق مع حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً، من أجل تعزيز المؤشر الثاني من الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، ودفع الملكية الديمقراطية في العمليات التنموية، حتى موعد عقد الاجتماع رفيع المستوى التالي للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال. كما نرحب كذلك بانضمام أعضاء الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال الآخرين لهذه المبادرة.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: taskteamcso.com جهات الاتصال المختصة: جاكلين وود، الأمين العام لفريق العمل، woodjacqueline@hotmail.com براين توملينسون، الرئيس المشارك لفريق العمل، brian.t.tomlinson@gmail.com

13. سندات دعم آثار التنمية

أعلنت المملكة المتحدة عن دعمها الجديد لمبادرة "سندات دعم آثار التنمية"، والتي يتم من خلالها دفع عوائد للمستثمرين على أساس النتائج التنموية المحققة، ومن المتوقع أن تنجح هذه المبادرة في جذب الاستثمارات المطلوبة بشدة إلى الدول النامية. ستسهم هذه المبادرة في حشد المستثمرين والحكومات ووكالات منح المساعدات من أجل تصميم استثمارات جديدة وإعداد قاعدة معارف جديدة "مفتوحة المصدر" منشورة على الإنترنت لمشاركة ما يتم التوصل إليه من أجل تشكيل استثمارات إضافية.

كما تلتزم المملكة المتحدة بتقديم مبلغ 1.5 مليون جنيه استرليني لاتخاذ الخطوات الأولى من أجل تطوير "سندات دعم آثار التنمية" لحل مشكلة مرض النوم في أوغندا، وهو مرض يؤدي لخفض إنتاجية الماشية في أفريقيا وتكلفة ما بين مليار و4 مليارات جنيه استرليني سنوياً. وستكون هذه المبادرة بمثابة أول استخدام لهذه الأداة الجديدة كلياً في دولة نامية.

جهة الاتصال المختصة: تيم ستيرن (T-Stern@dfid.gov.uk)

14. تطوير خارطة طريق قطرية للحكومات المحلية والإقليمية

تلتزم منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG) ورابطة المناطق المتحدة (منتدى الرابطة العالمية للمناطق - RU-FOGAR) بدعم التنمية عبر إجراء حوار وطني يشمل خارطة طريق لعدد 10 دول للتطبيق التجريبي المبدئي بحلول 2016، وذلك بهدف تعزيز مساهمة الحكومات المحلية والإقليمية لتنفيذ التزامات منتدى بوسان. بحلول عام 2018، تتوقع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة ورابطة المناطق المتحدة (منتدى الرابطة العالمية للمناطق - RU-FOGAR) أن تكون قادرة على توسيع نطاق تلك المبادرة لتضم ما بين 25 إلى 30 دولة إضافية.

جهة الاتصال المختصة: إدغارو بيلسكي، UCLG (e.bilsky@uclg.org)، كارلس لورينس، RU-FOGAR (carlesllorensvila@gmail.com)

15. المركز المرجعي لمنطقة شرق وجنوب أفريقيا والمحيط الهندي لإعداد الدبلوماسية الإقليمية لفعالية التنمية

تلتزم الهيئة الحكومية للتنمية دول شرق أفريقيا (IGAD) ولجنة التنسيق الإقليمية المشتركة (IRCC) بوضع تصوّر وخطة تنفيذ مركز مرجعي لمنطقة شرق وجنوب أفريقيا والمحيط الهندي لإعداد الدبلوماسية الإقليمية لفعالية التنمية، اعترافاً بالحاجة إلى زيادة وتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية للإشراف وتوجيه التعاون الإنمائي في المناطق المختلفة. ومن بين النتائج المتوقعة:

- توفير منتدى لتيسير وتنسيق للمنظمات الإقليمية في منطقة شرق وجنوب أفريقيا والمحيط الهندي حول تنفيذ خطط التعاون والتكامل الإقليمي الخاصة بهم ضمن الإطار العام لخطة عمل التكامل الإفريقي القاري.
- دعم وتنسيق علاقات الشراكة بهدف دعم الاحتياجات الإقليمية المشتركة في منطقة شرق وجنوب أفريقيا والمحيط الهندي من خلال الأطر العامة للتعاون ما بين الشمال والجنوب، والتعاون ما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي.
- تزويد المنظمات الإقليمية وشركائهم في منطقة شرق وجنوب أفريقيا والمحيط الهندي بالتوجيه والخدمات الاستشارية وبناء القدرات حول الصلات ما بين الالتزامات المطلوبة للتكامل والتنفيذ على المستويات المحلية، بما في ذلك كيفية فهم وحشد أساليب التمويل المبتكر لدعم التعاون والتكامل الإقليمي.
- دعم بناء قدرات الدول الواقعة ضمن منطقة شرق وجنوب أفريقيا والمحيط الهندي لإجراء تحليل سياسي للاقتصاد المتعلق بتشكيل مواقف متوافقة بشأن المشكلات الرئيسية ذات الصلة بخطط التكامل.
- تعزيز ودعم مهارات الدبلوماسية الإقليمية وطرق تكوين جماعات الضغط المشتركة.

فيكرامدنياسينج بيسوناسينج، جهة الاتصال المختصة: coordinator.ircc@gmail.com

16. التصديق على "مبادئ المشاركة الدولية لدعم الدول النامية في الأمور المتعلقة بالعائدات"

تتبع كل من أستراليا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وفريق عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعني بالضرائب والتنمية والمملكة المتحدة والبنك الدولي "مبادئ المشاركة الدولية لدعم الدول النامية في الأمور المتعلقة بالعائدات" لضمان موائمة برامج الدعم بحيث تناسب الظروف الاقتصادية والهيكلية والثقافية والسياسية للدولة، وذلك من أجل ضمان نجاح الإصلاح الضريبي. توافق تلك الدول والجهات على تكوين بعض علاقات الشراكة مع الدول النامية لإجراء تقييمات ذاتية مقارنةً بهذه المبادئ الخاصة بدعم تلك الدول في الأمور المتعلقة بالعائدات، لإعداد تقارير وإرسالها للاجتماع رفيع المستوى التالي للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال.

جهة الاتصال المختصة: TaxandDevelopment@oecd.org

17. برنامج الاتحاد الأوروبي المشترك المساعدة في التعامل مع مصادر المساعدات المتنوعة

يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية برنامجه المشترك في التحرك نحو التخطيط الاستراتيجي متعدد السنوات المشترك لبرامج المساعدات القطرية، وذلك بالتعاون مع الدول الشريكة والأطراف الأخرى المهتمة بالتنمية. ووافق المشاركون في هذه المبادرة على دعم حق الدولة الشريكة في الملكية والقيادة في عمليات تصميم البرامج المشتركة، وذلك، تحديداً، من خلال:

1. الحث على توسيع نطاق عمليات تصميم البرامج المشتركة لتشمل مزيد من الدول الشريكة وشركاء التنمية الآخرين وذلك لتحقيق الاستفادة الكاملة من إمكانات هذه الأطراف المشاركة، مع وضع هدف تفعيل عمليات البرامج المشتركة في دولة أو أكثر من الدول الشريكة بحلول عام 2017.

2. إصدار دليل الاتحاد الأوروبي الإرشادي بنهاية عام 2014 وعقد ندوات إقليمية حول تصميم البرامج المشتركة في 5 مناطق بحلول منتصف عام 2015.

كما سيتم كذلك دفع المزيد من العمل لتشجيع مواصلة وتعزيز النتائج التنموية التي تحققتها الدول والأطر العامة للرقابة وتبني التنفيذ والتقييم المشترك.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: http://ec.europa.eu/europeaid/how/ensure-aid-effectiveness/index_en.htm.
جهة الاتصال المختصة: مايكل كيورسن، لينو مولتينو، جوست كادل؛ المفوضية الأوروبية (EUROPEAID-A2@ec.europa.eu)، أليكس غيريراندج، ماري لور دي بيرغ؛ الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (VI-B2@eeas.europa.eu)

18. بذل مزيد من العمل من أجل إدارة التنوع والحد من الانقسام

ستقوم جميع الجهات الداعمة للبناء "إدارة مصادر المساعدات المتنوعة والحد من الانقسام" باتخاذ مزيد من الإجراءات بنهاية عام 2015، وذلك بهدف تبني التعلم بشكل عالمي وتشجيع التعلم من الأقران ودعم الدول الشريكة وشركاء التنمية لوضع إجراءات ملموسة، تشمل على وجه التحديد:

- دعم ورش العمل الإقليمية المعنية بالتعلم من الأقران وتحفيز العمل على مستوى الدولة.
- جمع ونشر البراهين الدالة على إدارة مصادر المساعدات المتنوعة والحد من الانقسام.
- دعم وتأييد إدارة مصادر المساعدات المتنوعة والحد من الانقسام في العمليات الدولية (مثل GPEDC, UNDCF, OECD/DAC, SLDM on Multilateral Reform)

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: www.fragmentation-diversity.org، جهة الاتصال: د. كلوديا هيب، BMZ (info@fragmentation-diversity.org)

19. شبكة سياسة التعاون الدولي المستقبلي

التزمت شبكة سياسة التعاون الدولي المستقبلي، والتي مثلها في الاجتماع رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال كل من أرتكيلاسيو سول وشبكة أبحاث التنمية الدولية بالصين والبحث التشاركي في آسيا (PRIA) ومعهد الدراسات التنموية بالمملكة المتحدة، بالمشاركة في عمليات التعلم المتبادل ونشر المعارف المستندة إلى نتائج الأبحاث، وبالتفاعل مع الحكومات والجهات الفعالة، من الكيانات بخلاف الدول، للمساهمة في تصميم نظم ونشر المعارف المتوفرة حالياً، والمشاركة في تكوين معارف جديدة حول الابتكارات المعنية بالتنمية من مجموعة دول البريكس BRICS (البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا) والدول متوسطة الدخل. سنقوم باستخدام هذه المساحة المتاحة لتعزيز البنية الأساسية للمعارف في دولنا وفي البيئات الإقليمية والقطاعية. ومن الآن وحتى موعد انعقاد الاجتماع رفيع المستوى التالي للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، نلتزم باستضافة فعاليات إجراء الحوار وإنتاج الأبحاث التي تسهم في تمكين مشاركة وإتاحة هذه المعارف مع الكل من كافة دول العالم، والمساعدة في وضع خريطة وصياغة تعاون دولي مستقبلي يمكنه تشكيل مجتمع عالمي مزدهر.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: <http://www.ids.ac.uk/project/future-international-cooperation-policy-network>.
جهة الاتصال المختصة: جنيفر كونستانتين (j.constantine@ids.ac.uk)

20. المساواة بين الجنسين: تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في منتدى بوسان

بالنظر إلى اجتماع مراجعة مجموعة العشرين الذي إنعقد في بكين باعتباره لحظة محورية لتقييم التقدم العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وشراكة منظمات المجتمع المدني للتعاون الإنمائي الفعال بالعمل معاً، ومع الأطراف الأخرى، لتكثيف الجهود لتحقيق ما يلي:

- دعم الدول، بما فيها الدول النامية، لتعزيز أنظمتها لمتابعة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتخصيص مخصصات لهذا الغرض.
- تشجيع الجهات المانحة على زيادة دعمها للدول الشريكة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات المرأة لتعزيز مراقبة مدى فعالية المؤسسات المسؤولة.
- إجراء حوار شامل وديموقراطي يضم أصحاب المصالح المتعددين حول المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة على المستوى القطري والإقليمي.
- زيادة عدد الدول المشاركة في عمليات الرقابة المستقبلية على مؤشرات المساواة بين الجنسين في مرحلة ما بعد منتدى بوسان.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على جهة الاتصال المختصة: زهرة خان zohra.khan@unwomen.org

21. المبادئ التوجيهية للمشاركة الخيرية الفعالة

عملت كل من شبكة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية للمؤسسات العاملة من أجل التنمية بالتعاون مع مركز المؤسسة الأوروبية ومؤسسة ستارز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمبادرة الدولية لدعم مقدمي المنح، وبدعم من مؤسسة روكفيلر، على تطوير مجموعة من المبادئ التوجيهية التطوعية غير الملزمة للمشاركة الإنسانية الفعالة والتي تسعى إلى تعزيز التعاون ما بين الأطراف العاملة في المجال الإنساني وأصحاب المصالح الآخرين المعنيين بالتنمية، وعلى وجه الخصوص الحكومات، وذلك بهدف إسراع الحصول على نتائج الجهود الدولية الرامية لتحقيق التنمية، من خلال الحوار ومشاركة المعارف/البيانات وتأسيس الشراكات. سيبدأ تنفيذ مجموعة من المشروعات التجريبية على المستوى القطري في أواخر 2014/أوائل 2015. بعد ذلك ستعقد شبكة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية للمؤسسات العاملة من أجل التنمية اجتماعاً يضم كافة الشركاء المهتمين لدراسة وبحث النتائج والتحديات والاتفاق على الخطوات التالية.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: <http://www.starsfoundation.org.uk/resources/guidelines-effective-philanthropic-engagement>.

bathylle.missika@oecd.org جهة الاتصال المختصة:

22. إلقاء الضوء على مشكلة احتمال حصول بعض الدول على قدر غير كافٍ من المساعدات

يدرك جميع داعمي لينة البناء "إدارة مصادر المساعدات المتنوعة والحد من الانقسام" ولجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أهمية معالجة مشكلة الدول التي تحصل على قدر غير كافٍ من المساعدات. وفي هذا السياق، سيقوم المشاركون في هذه المبادرة، بحلول نهاية عام 2015، بمواصلة بذل الجهود الفردية والمشاركة من أجل:

- تحسين القدرة على التنبؤ والشفافية في عملية تخصيص المساعدات.
- إجراء رقابة منتظمة، على مستوى دولي، للدول التي تم تحديدها ومن المحتمل حصولها على قدر غير كافٍ من المساعدات.
- تعميق المعرفة بالمجموعة الفرعية للدول الهشة التي يبدو أنها تحصل على قدر غير كافٍ من المساعدات.

- تحديد خطوات ملموسة لدراسة مشكلة الدول التي لا تحصل على قدر كافٍ من المساعدات في قرارات مقدمي المساعدات الفرديين عند تخصيص المساعدات التي تشمل عدة دول.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: www.fragmentation-diversity.org, www.oecd.org/dac/aid-architecture/fragmentation-orphans.htm. د. كلوديا هيب، *BMZ* (info@fragmentation-diversity.org)

23. شبكة الأعمال الشاملة

تلتزم ألمانيا بإطلاق "شبكة الأعمال الشاملة" في خريف عام 2014. تهدف هذه الشبكة إلى إطلاق المجال لإمكانات القطاع الخاص لتحقيق تأثير إنمائي أكبر، من خلال دعم تحفيز وتكرار نماذج الأعمال التجارية الشاملة، وتيسير نشر التعلم من الأقران بين الشركات وفي أوساط العلاقات التي تجمع بين الأعمال التجارية، وتعزيز الحوار ما بين القطاعين العام والخاص.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: <https://www.giz.de/Wirtschaft/de/html/1745.html> ، جهة الاتصال: aribn@giz.de ، شبكة الأعمال التجارية الشاملة - ib-action-network@giz.de

24. ميثاق اليابان للمساعدات الإنمائية الرسمية

التزمت اليابان بمراجعة وتنقيح سياسة المساعدات الإنمائية الرسمية الخاصة بها، "ميثاق المساعدات الإنمائية الرسمية"، وذلك على وجه التحديد لزيادة توافقه مع مبدأ الشمولية المنصوص عليها في الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال وللقيام بها، ستقوم اليابان بإجراء مشاورات مع مجموعة من أصحاب المصالح في اليابان هدفها النهائي تحسين التعاون الإنمائي الذي تقدمه اليابان. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من هذه العملية بنهاية عام 2014.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: <http://www.mofa.go.jp/policy/oda/index.html>.

25. برنامج كوريا للتعليم وإسراع تحقيق نتائج الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال

بالتوافق مع مبادرة استضافة ورشة عمل سنوية للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال لدراسة ومراجعة كيفية تنفيذ الالتزامات التي تم الإعلان عنها في منتدى بوسان، وكما ورد في بيان الاجتماع رفيع المستوى بالمكسيك، وضعت كوريا خطة لتقديم برنامج تدريبي للممارسين والمسؤولين من المستويات المهنية المتوسطة في الدول الشريكة المتوقع مشاركتهم في ورشة العمل. سيتم إجراء هذا البرنامج التدريبي بواسطة وكالة التعاون الدولي الكورية (كويكا). من بين الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج سد الفجوات في الوعي بالشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال وخطة فعالية التنمية، من المنظور السياسي والفني. كما سيشجع البرنامج الفرصة لمشاركة الخبرات والدروس المستفادة حول تنفيذ الالتزامات التي تم الإعلان عنها في منتدى بوسان على المستوى القطري كوسيلة لاستكمال المناقشات في ورشة العمل. وفي هذا السياق، سيبدأ البرنامج في خريف 2014، لدعم ورشة عمل الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال التي تستضيفها وزارة الخارجية بكوريا. ستقوم كوريا بتطوير هذا البرنامج من خلال مشاورات وثيقة مع فريق الدعم المشترك لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جهة الاتصال المختصة: هاي آر سونغ harsong01@mofa.go.kr

26. إطلاق ائتلاف توصيل الخدمات العامة المدعومة بموارد مستدامة

ستدعم كل من أستراليا وفريق عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية بالضرائب والتنمية والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي تشكيل ائتلاف مع الدول النامية/xxx المهتمة بإجراء تقييم لمتطلبات الإنفاق المحلي الخاص بها والاحتياجات من الإيرادات المحلية المرتبطة به، وذلك للمساعدة في الوصول إلى أهداف التنمية الدولية في حقبة ما بعد عام 2015 بحلول موعد انعقاد الاجتماع رفيع المستوى التالي للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال. هذه التقييمات ستساعد كل من الجهات المانحة والدول الشريكة في تحديد مواطن التفاوت الهائل ما بين تكلفة تحقيق نتائج ما بعد عام 2015 على المستوى القطري والقدرة الظاهرية على توفير التمويل الذاتي لتغطية تلك التكلفة. وبالمقابل، سيساعد هذا في تحديد الأولويات حيث يمكن لإعادة هيكلة الضرائب وإدارتها وسياساتها أن تسهم في توصيل الخدمات العامة بشكلٍ كافٍ ومستدام.

جهة الاتصال المختصة: ديفيد دود، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية - ddod@usaid.gov

ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية TaxandDevelopment@oecd.org

27. إطلاق مبادرة "تحالفات التعلّم المعنية بإعادة هيكلة القطاع العام"

ستقوم هيئة المؤسسات الفعالة بإطلاق مبادرة "تحالفات التعلّم المعنية بإعادة هيكلة القطاع العام"، والتي تهدف إلى تحقيق ما يلي، حتى موعد انعقاد الاجتماع رفيع المستوى التالي للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال:

- تعيين أساليب التعلّم من الأقران في مجال إعادة هيكلة القطاع العام.
- تطوير مجموعة أدوات منهجية للتعلّم من الأقران في إعادة هيكلة القطاع العام.
- عقد ورشة عمل في خريف عام 2014 للبدء في تنفيذ أنشطة التعلّم من الأقران بين أعضاء هيئة المؤسسات الفعالة، والتي على أساسها سيتم تطوير قصص التغيير حول إعادة الهيكلة على المستوى المؤسسي والتنظيمي.

جهة الاتصال المختصة: Jennifer.MOREAU@oecd.org

28. إطلاق مبادرة أي جانج "ichallenge"

تطلق اللجنة التوجيهية لمؤشرات قوة أنظمة الإدارة العامة وهيئة المؤسسات الفعال مبادرة أي جانج "ichallenge" والتي تهدف إلى حشد وتجميع أفكار من العامة من أجل وضع مؤشرات أفضل لقياس مدى قوة أنظمة الدولة. ستتم دعوة أعضاء من العامة لمشاركة بافكارهم بشأن المؤشرات في الأول من يوليو 2014.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: www.worldbank.org/ichallenge جهة الاتصال المختصة: جوردان

هولت، البنك الدولي jholt@worldbank.org

29. شبكة مراكز الأبحاث الجنوبية

ستقوم شبكة الأبحاث الجنوبية، في أعقاب اجتماع استضافته الأكاديمية الصينية للتجارة الدولية والتبادل الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالصين، بمباشرة العمل على المساهمة أكثر في التعاون ما بين دول الجنوب. ومن بين أهداف الشبكة:

- الوصول لتصور مشترك للتعاون ما بين دول الجنوب.
- تطوير إطار عمل تصوّري لما يمكن أن يسهم به التعاون ما بين دول الجنوب وصياغة خارطة طريق لهذا التصوّر.
- تطوير مؤشرات لتقييم الأثر (مع الاعتراف بالخصائص المحلية المحددة).

- تعزيز ودعم عمليات جمع البيانات.

جهة الاتصال المختصة: ساشين تشاتورفيدي، chaturvedi_s@hotmail.com

30. إعلان الحكومة المنفحة

تؤكد مبادرة الحكومة المنفحة أن وجود الحكومات المنفحة، بما تعنيه من تعزيز الشفافية ومشاركة المواطنين وسرعة استجابة الحكومة، أمر ضروري لتحقيق التعاون الإنمائي الفعال. فعلى جميع من صادقوا على إلتزامات منتدى بوسان، من المؤهلين للانضمام إلى شراكة الحكومة المنفحة وغير مشاركين حالياً، الانضمام خلال عام 2014.

يجب أن يتمتع المواطنون بإمكانية الاطلاع على المعلومات وتزويدهم بقنوات التواصل والقدرة على المشاركة في عمليات صنع القرار التي تقوم بها الحكومة، وذلك لضمان فعالية تخصيص الموارد لصالح جهود التنمية. ينبغي على أعضاء الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، المشاركين بالفعل في شراكة الحكومة المنفحة، الحرص على إعلان التزامهم الطموح بتحقيق المشاركة المدنية في خطة العمل الوطني المقبلة الخاصة بهم وعرضها خلال الاجتماع رفيع المستوى في سبتمبر 2014 الذي سيعقد على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: www.opengovpartnership.org جهة الاتصال المختصة: joe.powell@opengovpartnership.org

31. شراكة من أجل تمويل أنشطة الحد من تغيّر المناخ وتحقيق التنمية

التزم المشاركون باستمرار الشراكة من أجل تمويل أنشطة الحد من تغيّر المناخ وتحقيق التنمية، وهي مبادرة تطوعية تضم العديد من أصحاب مصالح لضمان فعالية انتشار تمويل أنشطة الحد من تغيّر المناخ، من خلال التعاون والالتزام ما بين المجتمعات المهتمة بحل مشكلة تغيّر المناخ وتمويل أنشطة الحد منه وتحقيق التنمية والتعاون على المستوى القطري والإقليمي والدولي. تدعم الشراكة السياسات المحلية المتعلقة بتغيّر المناخ والتخطيط باعتبارهما جزء لا يتجزأ من خطط التنمية المحلية الشاملة للدول النامية، كما تسعى إلى ضمان تمويل هذه الإجراءات، متى استوجب الأمر، وتطبيقها والرقابة عليها من خلال أنظمة الدول النامية بأسلوب يتسم بالشفافية. من بين الخطوات التالية الفورية للعام 2014/2015، ستدعم الشراكة بحث الدروس المستفادة وإقامة حوار حول إدارة تمويل أنشطة الحد من تغيّر المناخ من أجل تحقيق التنمية في مختلف المناطق، بما في ذلك من خلال تعزيز منابر الحوار في أفريقيا ومنطقة المحيط الهادي بآسيا وأمريكا اللاتينية/منطقة الكاريبي.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاطلاع على:

<http://climatefinance-developmenteffectiveness.org/busan-partnership-for-action.html>;

<http://www.oecd.org/development/environment-development/climate-partnership>

32. بيان قرار مؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية العربية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية

قررت مؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية العربية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية:

- تجديد التزاماتها بمواصلة وتصعيد التعاون مع الدول الشريكة لهم بما يعكس مبادئ فعالية التنمية وملكية الدولة.
- إعادة التأكيد على دعمهم للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال والالتزام بالمساهمة في تنفيذه، باعتبارهم أعضاء في اللجنة التوجيهية وشركاء فاعلين في التنمية في أكثر من 100 دولة نامية لما يزيد عن أربعين عاماً.

- الالتزام بإنجاح الاجتماع رفيع المستوى للشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال وبتعميق عمليات هذه الشراكة العالمية كذلك الالتزام بحضور اجتماع متابعة للاجتماع رفيع المستوى، بحلول منتصف يونيو 2014 في جدة (بالمملكة العربية السعودية) وحلقة نقاشية في أوائل عام 2016، حول طرق ووسائل تعزيز الأطر العامة للتعاون ما بين دول الجنوب.

33. التحول الكبير في جمع وحفظ واستخدام البيانات التنموية

يعمل تحالف المجتمع المدني العالمي (CIVICUS) على إطلاق مبادرة "التحول الكبير في جمع وحفظ واستخدام البيانات التنموية"، وهي مبادرة طموحة تضم العديد من أصحاب المصالح وتهدف إلى تحسين الاستفادة من إمكانات الثورة في انتشار البيانات التنموية من خلال بناء قدرات المجتمع المدني في شتى أنحاء العالم للتمكن من جمع وحفظ واستخدام البيانات التي تم جمعها من المواطنين. ستسهم مبادرة نقل ونشر البيانات في زيادة تغطية وشمولية بيانات المبادرات في العالم الجنوبي، وتعزيز القدرة على مقارنة البيانات بين مختلف الدول وبعضها، وإيجاد أدوات جديدة للرقابة على أهداف التنمية والمستدامة فيما بعد 2015.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع www.thedatashift.org جهة الاتصال المختصة: danny.sriskandarajah@civicus.org

34. الفكرة العظيمة: المساءلة والحوكمة على يد الشباب استناداً للبيانات

تطلق منظمة "تنمية بلا انقطاع" مشروع "الفكرة العظيمة"، وهي مبادرة تهدف لتحقيق المساءلة والحوكمة على يد الشباب. يمكن لإتاحة البيانات في يد الشباب المساهمة بفعالية في تعزيز مبادئ المساءلة على المستوى القومي والمحلي وكذلك العملية التنموية. ويعتبر مشروع "الفكرة العظيمة" عبارة عن شراكة تشمل العديد من أصحاب المصالح وتضم خبراء البيانات وممثلين للمجتمع المدني ومنظمات الشباب والأكاديميين وممثلين عن القطاع الخاص والحكومة. يسعى المشروع لتزويد الشباب بالمعرفة والمهارات والأسس للتمكن من تفسير واستخدام البيانات بفعالية من أجل حشد المواطنين للمشاركة وتحمل حكوماتهم المسؤولية. سيتم تنفيذ هذا المشروع في نيبال وتنزانيا وغانا. وسنقوم بحصر وتحليل المعلومات التي جمعها في مرحلة التنفيذ لصياغة توصيات حول كيفية تصعيد المشروع توسيع قطاعاته.

ونحن نطالب أصحاب المصالح الآخرين بما فيهم الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال لاستكمال الخبرات التي تم الحصول عليها من برنامجنا التجريبي من أجل تطوير آليات للمساءلة يمكن من خلالها للشباب القيام بدور رائد وفعال. فينبغي تضمين الشباب كشركاء مساويين على كافة المستويات، ابتداءً من القاعدة الشعبية وحتى المنابر رفيعة المستوى كاللجنة التوجيهية للشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال. وتلتزم منظمة "تنمية بلا انقطاع" ومنظمات الشباب الأخرى بمساعدة أصحاب المصالح الآخرين في وضع هذا الهدف موضع التطبيق.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: <http://restlessdevelopment.org/big-idea> جهة الاتصال المختصة: markn@restlessdevelopment.org.

35. شراكة موزمبيق - برنامج العمل

اعترافاً بأهمية تطبيق مبادئ بوسان على المستوى القطري، اتفقت كل من موزمبيق وأيرلندا وفنلندا وسويسرا، إلى جانب مجموعة الدائنين بموزمبيق، على تطوير برنامج عمل مشترك يتم تصميمه للإسراع من تطبيق التزامات منتدى بوسان في موزمبيق. سيوضح برنامج العمل المشترك التدابير قصيرة ومتوسطة الأجل الواجب اتخاذها على مدى العامين التاليين، بهدف

زيادة تعزيز وتطبيق هيكل التعاون الإنمائي بموزمبيق ودعم تنفيذ موزمبيق لخطة عمل بوسان الخاصة بها، من خلال:

- تعزيز الملكية والقيادة الوطنية لشراكات التعاون الإنمائي.
- تركيز النتائج وحوار السياسات على أولويات التنمية الوطنية.
- دعم وتحفيز المساءلة والشفافية وتحديدتها بشكل أفضل.
- تأسيس شراكات أكثر شمولية من خلال توسيع نطاق الآليات الحالية لتشمل لاعبين جدد.

جهات الاتصال المختصة: hibrahimo@mpd.gov.mz; earnan.ocleirigh@dfa.ie; Ulla.Jarvela@formin.fi; Seppinen@formin.fi; suzanne.mueller@eda.admin.ch; humbertozaqueu@gmail.com

36. تطوير "أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية"

رحب صندوق النقد الدولي واللجنة التوجيهية لأداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية وبلجيكا بتطوير وتنفيذ "أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية"، حتى موعد انعقاد الاجتماع التالي للشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال، والتي ستكون بمثابة إطاراً عاماً لتقييم أوجه القوة والضعف في الإدارة الضريبية للدولة. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على: www.tadat.org.

37. فريق العمل المعني بمبادئ الممارسات السليمة لتطوير سلسلة القيم في مؤسسات التمويل

تقود مؤسسة التمويل الدولية فريق عمل، يشمل معهد كلينغيدال، سبارك، شل، وفرق مؤسسة التمويل الدولية/مجموعة البنك الدولي وذلك لتطوير أداة تختص بالتعامل مع الأوضاع ذات صلة بالصراعات تهدف للإسراع بتطوير سلسلة القيم ودمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية. ستفرض هذه الجهود تطوير وتجريب وتقييم وتنقيح ونشر الأدوات العملية للممارسين، مع التركيز على الاستثمارات في القطاع الزراعي والصناعات الاستخراجية في البيئات الهشة والضعيفة والمتأثرة بالصراعات. سيبدأ هذا بمجموعة من مبادئ الممارسة السليمة التي تتضمن إلى حد كبير كيفية التعامل مع حساسية مواقف الصراعات، والتي نسعى للحصول على تعليقات بشأنها على البريد الإلكتروني valuechainFCS@ifc.org. من بين النتائج المحددة المتوقع تحقيقها بحلول يونيو 2015:

- تطوير مجموعة أدوات لتحديد المخاطر والفجوات والقيود المفروضة على النظام البيئي/تمكين البيئة، بما في ذلك السياسة والقواعد التنظيمية والتمويل والعوامل الاجتماعية والبيئية.
- وضع منهجية لإشراك المستثمرين الرئيسيين والمجتمع المحلي والموردين المحتملين في تحديد وتطوير قدرات وإمكانات المجتمع المحلي.
- وضع آليات لبناء قدرات الشباب في مؤسسات التمويل لتعزيز آثار ونتائج العمالة.
- وضع آليات لإجراء حوار يضم عدة قطاعات لصياغة التعاون بين الشركاء.
- وضع منهجية لتحديد النتائج متوسطة وطويلة الأجل وتقييم فعالية الأدوات وأساليب التطبيق.

نشر أسلوب التطبيق في الصناعة من خلال الاتحادات ذات الصلة.

جهات الاتصال المختصة: مجدي أمين، مؤسسة التمويل الدولية (Mamin2@ifc.org)، يانك دو بونت (y.du.pont@spark-online.org). للدخول في الشراكة أو المساهمة بأفكارك، يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني valuechainFCS@ifc.org.

38. تعزيز وضع مؤشرات إحصائية ضريبية قابلة للمقارنة

اتفق كل من المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب وفريق عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعني بالضرائب والتنمية على دعم صياغة إحصائيات قابلة للمقارنة لقياس العوائد في الدول النامية المهمة بالأمر. حيث سيعمل الطرفان على توسيع مجال التغطية التي تشملها إحصائيات العوائد الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تشمل حالياً أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول أمريكا اللاتينية، وذلك من خلال دمج الدول الأفريقية التي عبرت عن اهتمامها بالأمر. ستشمل الإحصائيات القابلة للمقارنة للمؤشرات التالية، على سبيل المثال لا الحصر: الأعباء الضريبية الإجمالية بناءً على ما تم قياسه بواسطة معادلة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ والمزيج الضريبي - الضرائب المختلفة التي تشكل الإيرادات الضريبية للدولة - (أي توزيع الضرائب الإجمالية على أساس أنواع الضرائب الرئيسية)، ونصيب العوائد الضريبية منسوباً إلى المستويات الحكومية المختلفة، أي بالنسبة للحكومة الاتحادية أو المركزية والضمان الاجتماعي والمحلي وعلى مستوى الدولة. يسهم وجود مؤشرات ضريبية قابلة للمقارنة فيما بين الدول في إتاحة القدرة على اتخاذ قرارات مدروسة أفضل فيما يتعلق بالسياسات المالية، وذلك من أجل دعم الاستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. وسيناقش الشركاء المحتملون اتفاقات الشراكة وطرق التنفيذ الملائمة لدعم و تحقيق تقدم في هذا العمل. ومن المتوقع أن يلتقي الشركاء المحتملون بنهاية هذا العام لمناقشة العناصر المختلفة للمشروع والبدء في مرحلة التنفيذ.

جهة الاتصال المختصة: د. نارا منكام، مدير منتدى البحوث وإدارة الضرائب الأفريقية، رقم الهاتف: +27124518811

البريد الإلكتروني: <mailto:nmonkam@ataftax.org>

39. تعزيز وضع مؤشرات إحصائية ضريبية قابلة للمقارنة

اتفق كل من المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب وفريق عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعني بالضرائب والتنمية على دعم صياغة إحصائيات قابلة للمقارنة لقياس العوائد في الدول النامية المهمة بالأمر. حيث سيعمل الطرفان على توسيع مجال التغطية التي تشملها إحصائيات العوائد الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تشمل حالياً أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول أمريكا اللاتينية، وذلك من خلال دمج الدول الأفريقية التي عبرت عن اهتمامها بهذا الموضوع. ستشمل الإحصائيات القابلة للمقارنة للمؤشرات التالية: على سبيل المثال لا الحصر: الأعباء الضريبية الإجمالية بناءً على ما تم قياسه بواسطة معادلة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ والمزيج الضريبي - الضرائب المختلفة التي تشكل الإيرادات الضريبية للدولة - (أي توزيع الضرائب الإجمالية على أساس أنواع الضرائب الرئيسية)، ونصيب العوائد الضريبية منسوباً إلى المستويات الحكومية المختلفة، أي بالنسبة للحكومة الاتحادية أو المركزية والضمان الاجتماعي والمحلي وعلى مستوى الدولة. يسهم وجود مؤشرات ضريبية قابلة للمقارنة فيما بين الدول في إتاحة القدرة على اتخاذ قرارات مدروسة أفضل فيما يتعلق بالسياسات المالية، وذلك من أجل دعم الاستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. وسيناقش الشركاء

المحتملون اتفاقات الشراكة وطرق التنفيذ الملائمة لدعم و تحقيق تقدم في هذا العمل. ومن المتوقع أن يلتقي الشركاء المحتملون بنهاية هذا العام لمناقشة العناصر المختلفة للمشروع والبدء في مرحلة التنفيذ.

جهة الاتصال المختصة: د. نارا منكام، مدير منتدى البحوث وإدارة الضرائب الأفريقية، رقم الهاتف: +27124518811

البريد الإلكتروني: <mailto:nmonkam@ataftax.org>

الملحق الثاني

التشكيل الجديد للجنة التوجيهية للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال
(وفق ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الخامس للجنة التوجيهية للشراكة العالمية في أبودجا، 13-14 فبراير 2014)

التركيب الحالي للجنة التوجيهية للشراكة العالمية (18 عضواً):

| الرؤساء المشاركون للشراكة العالمية وللجنة التوجيهية | | تقسيم |
|---|---|-------|
| 1 | الجهات المتلقية للتعاون الإنمائي | |
| 1 | الجهات المقدمة والمتلقية للتعاون الإنمائي | |
| 1 | الجهات المقدمة للتعاون الإنمائي | |
| أعضاء اللجنة التوجيهية | | |
| 5 | ممثلو الجهات المتلقية للتعاون الإنمائي، على أن يكون واحد منهم على الأقل من مجموعة الدول السبعة الهشة والمتأثرة بالصراعات. | |
| 1 | ممثل الجهات المقدمة والمتلقية للتعاون الإنمائي | |
| 3 | ممثلو الجهات المقدمة للتعاون الإنمائي | |
| 1 | ممثل أصحاب المصالح من القطاع الخاص | |
| 1 | ممثل البرلمانين | |
| 1 | ممثل أصحاب المصالح من المجتمع المدني | |
| 1 | ممثل البنوك التنموية متعددة الأطراف | |
| 1 | ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية | |
| 1 | ممثل لجنة المساعدات الإنمائية/منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية | |

المقاعد الستة الإضافية المتفق عليها في أبودجا

| المقاعد الإضافية | |
|------------------|--|
| 1 | ممثل إضافي من أفريقيا |
| 1 | ممثل الجهات المقدمة والمتلقية للتعاون الإنمائي |
| 1 | ممثل للجهات المقدمة من الدول العربية |
| 1 | ممثل لأصحاب المصالح/الاتحادات العملية غير التقليديين من المجتمع المدني |
| 1 | ممثل للمؤسسات |
| 1 | ممثل الحكومات المحلية |